

لا للحتمية التاريخية

قلت في مداخلتي في مؤتمر «البحر الميت» الذي حضرته ٦٠ شخصية معارضة سورية أنه لا توجد حتميات تاريخية بشأن مستقبل سوريا، وكان المؤتمر الذي عقد على مدار يومين متتاليين في ١٨ و١٩ نيسان الماضي في الأردن قد خصص لمناقشة قضايا المواطنة وشكل الدولة التي ينشدها السوريون في ثورتهم وقضايا تتعلق بالدستور، وغيرها من القضايا، وركزت في مداخلتي على ضرورة حذف الإنشاء من الكلام حول مستقبل سوريا، والتركيز على قراءة الواقع الموضوعي كما هو من دون مبالغ، أو إسقاط رغبات سياسية على التحليل، وأعتقد أن جملتي حول عدم وجود ما يسمى حتميات تاريخية بالمعنى الأوتوماتيكي للتاريخ لم تلق أي اهتمام يذكر من قبل الحاضرين، وهو أمر يمكن فهمه في إطار المزادات السياسية التي لا طعم ولا لون ولا رائحة لها، وفي إطار المراهقة السياسية التي تمتعت بها الكثير من أطراف المعارضة السورية خلال الثورة، وما زالت تراوح فيها.

لقد اعتقد المجلس الوطني السوري أن المجتمع الدولي سيتدخل لمصلحة السوريين ما إن يقوم المجلس بمطالبته بذلك، وتأتى ذلك الاعتقاد من استنتاجات خاطئة تمت بناء على ما جرى في ليبيا، حيث تمكن المجلس الوطني الليبي من حشد المجتمع الدولي وراهه ضد نظام القذافي، وتكشف لمجلسنا الموقر مع مرور الوقت أن المجتمع الدولي لا يريد الانخراط في عمل مماثل في سوريا.

من جهة أخرى، تصرفت القوى الإسلامية «الإخوان» كما لو أنها تعرف مسبقاً بأن تحول الثورة نحو حمل السلاح غير المنظم كفيل بإسقاط النظام، خاصة وأن بعض الجهات الإقليمية جاهزة للمساعدة في مد السوريين الثائرين بالسلاح، وهو ما سيجعل النظام يسلم السلطة وينهار، وهو ما لم يحصل. النظام السوري الفاقد لأية شرعية وأية أخلاق وطنية ولأبسط المشاعر الإنسانية نحو شعبه توقع أن استمرار القمع الوحشي وتصعيده كفيل بؤد الثورة، وهو ما لم يحصل، ولن يحصل، فالزمن لا ولن يعود إلى الوراء.

رهانات المعارضة والنظام معاً انطلقت من مفهوم الحتمية التاريخية، الأولى في رهانها على الخارج والسلاح، والنظام برهانه على القمع الذي كان أداة ناجعة لديه لمدة أربعة عقود، لكن رهانات المعارضة والنظام كانت خاسرة، وعمقت حالة الاستعصاء، وأسهمت في دخول كل من هبّ ودبّ على الخط السوري.

لأحد يعرف إلى أين تسير الأمور؟ وما حجم التكاليف النهائية للوضع السوري؟ لكن من المؤكد أن العودة إلى التحليل الواقعي بات ضرورة ملحة، والابتعاد عن فرضيات الحتم التاريخية، فكل التصورات المسبقة، وإن تمتعت بالنوايا الحسنة، فقد لا تكون سوى الخطوة الأولى نحو الجحيم.

ملاذ البحري



١٢٩٧ شهيداً.. ومصير الشرع «معلق»

النظام يلجأ إلى الإعدامات الميدانية لتعويض الهزيمة

تعوّقت حالة الجنون التي يعاني منها النظام الأسبوع الماضي نتيجة إخفاقه في المعارك أمام الجيش الحر، حيث لجأت قوات الأسد إلى الإعدامات الميدانية التي راح ضحيتها ١٢٠ شهيداً.

وبلغ عدد الشهداء خلال الأسبوع الماضي ١٢٩٧ مواطناً، سقط غالبيتهم في عمليات قصف بالطيران والمدفعية. وألقى النظام ١٢٠ جثة على الأقل في الشوارع، بعد إعدامهم ميدانياً، من بينهم ٦٠ في مدينة قطنا، و١٦ في دوما بريف دمشق، كما سقط ٦٠ شهيداً في مدينة التل عثر عليهم الأهالي تحت أنقاض المباني التي دمرها القصف. وعادت دمشق «جبهة ساخنة» بعد اشتباكات وقعت في محيط مطار المزة العسكري، وانتقلت إلى كفرسوسة والقدم وطريق درعا والتضامن والحجر الأسود، فيما نفذ الجيش الحر عملية نوعية استهدفت اجتماعاً في مقر قيادة الأركان بالعاصمة دمشق، وهي عملية تذكر بالتفجير الذي أودى بحياة أربعة من كبار القادة في خلية الأزمة، وبينما لم ترد تفاصيل عن القتلى، أو هوية الضباط الذين تواجدوا في المبنى، قال الجيش الحر إن العملية جرت عبر تفجيرين.

وحافظ الجيش الحر على مواقعه في مدينة حلب، واستمر جنود النظام في التراجع إلى ما خلف الآليات الثقيلة، وأسقطت طائرات حربية قنابل غامضة وجديدة أسفرت عن انهيار ثلاثة مبانٍ بشكل كامل في مدينة حلب، و٣٠ مبنى في بلدة جرجناز بريف إدلب، فيما قُتل ثمانية أشخاص في سقوط قذائف على بلدة معربة بريف درعا. وقال الجيش الحر إن القوات النظامية تستخدم «قذائف من العيار الثقيل يمكن أن تسقط مبنى من ستة طوابق بقذيفة واحدة»، وارتكبت القوات الموالية للنظام مجزرة جديدة في مدينة اعزاز بريف حلب، حيث قصفت مبنى بالطيران أسفر عن استشهاد ٤٠ شخصاً.

وساد غموض حول مصير نائب الرئيس، فاروق الشرع، حيث نفى النظام انشقاقه بعد ساعات من تأكيد الجيش الحر على وصول الشرع إلى مكان آمن. وتوقع مراقبون أن يكون الشرع داخل سوريا، وأنه لم يتمكن من الخروج الآمن، وسط مخاوف من إلقاء القبض عليه من قبل القوات الموالية للنظام.

وعينت الأمم المتحدة الدبلوماسية الجزائرية الأخضر البراهيمي وسيطاً دولياً جديداً لسوريا خلفاً لكوفي أنان، وفي انتقاد هو الأعنف ويخلو من اللهجة الدبلوماسية، شنّ وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس هجوماً شديداً على الرئيس بشار الأسد، داعياً إلى «تحتيم» نظامه «بسرعة»، وقال إنه لا يستحق أن يكون على كوكب الأرض.

النظام يُسقط الاقتحام البري من حساباته ويخطط لضرب الثورة بالمجاعة

دمشق- البديل:

علمت «البديل» أن القوات الموالية للنظام بدأت بالتخلي عن استراتيجية الاقتحام البري للمدن والبلدات الثائرة، مقابل الاعتماد شبه الكامل على القوات الجوية والمدفعية. وقالت مصادر تلقت تسريبات من قيادات أمنية تزود الثوار بتحركات قوات الأسد إن النظام فقد الثقة بقدرته على الحسم تماماً، وقام بتغيير استراتيجيته القائمة على التوغل البري، لأنه يحتاج إلى عدد كبير من الجنود، كما أن انتقال المعارك إلى داخل المدن في بيئة مؤيدة للثورة تهز ثقة الجنود بأنفسهم، وهو ما يدفعهم إلى الانشقاق، وترك الجبهة، أو التعرض للقتل من قبل الثوار. وأشارت المصادر إلى أن النظام دشّن هذه الاستراتيجية يوم الجمعة الماضي، حيث استخدم قنابل جديدة قادرة على هدم مبنى من ستة طوابق، وهو ما حدث في حلب، عندما انهارت ثلاثة مبان بشكل كامل، كما تم تدمير ثلاثين منزلاً في بلدة جرجناز بريف إدلب، إضافة إلى قصف بلدة نوى بريف درعا. وذكرت المصادر أن هذا يعني وصول النظام إلى قناعة تامة بهزيمته، لكنه سيحاول تدمير سوريا، وإنهاكها تماماً، وإيصال البلاد إلى حالة مجاعة، تتحول فيها قضية سوريا دولياً إلى أزمة إنسانية على غرار الصومال. وأطلق النظام على هذه العمليات بالاستعداد القتالي رقم «صفر»، وشملت استنفاراً شاملاً لكل الكتائب الصاروخية (فرقة ٢٤ + ٢٦) بالإضافة إلى مقرّي عمليات، والاعتماد على الفرقة ٢٠ قوى جوية لاستخدام طائرات الميغ (٢٣ و ٢٥) و السوخوي لأول مرة للقصف بالقذائف الثقيلة، وتحديدًا في ريف دمشق وحمص وريفها، والتركيز في حلب على الحسم بكل قوى السلاح الثابت، إضافة إلى إدلب، وريف حماة، وتحديدًا في (الطبية و اللطامنة و قمحانة و كفرزيتا و كفر روما و جبل الاكراد في اللاذقية و سلمى). و يشرف على العمليات الجوية خبراء مكافحة الإرهاب الروس، و خبراء سلاح الجو من كوريا الشمالية المعتمدين في الدفاع الجوي و القوى الجوية المقيمين في إدارة الدفاع الجوي في دمشق، و تمّ وضع الخطط لذلك، ويتولى تنفيذها اللواء أحمد فرزات، و اللواء ادمون الصايغ.

النظام يرتكب مجزرة مروعة في قطنا بمساندة الأحياء الموالية

جديدة عرطوز- البديل:



بث الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو تظهر فيه جثث متفحمة له ٦٥ شخصاً في مكب الأنقاض في مدينة قطنا بريف دمشق، من دون معرفة تاريخ ارتكاب المجزرة. وعلق الناشطون على تلك الصور بأنها جريمة يندى لها جبين الإنسانية في ظل التخاذل الدولي، وتواطئ منظمات حقوق الإنسان التي تتجنب فضح انتهاكات النظام السوري. وبين مقطع الفيديو أن معظم الضحايا من الشباب الذين اعتقلوا منذ فترة وجيزة في المدهامات العشوائية على أيدي ميليشيات النظام، إلا أن الكثير منهم لم يتم التعرف على هويتهم، بسبب التشوهات والتمثيل في جثثهم.

وحول المجزرة قال سكان من جديدة عرطوز في ريف دمشق لـ«البديل» إنه منذ خلال ١٥ يوماً يقوم شبحة منطقة يوسف العظمة ذات الغالبية العلوية والمحاذية لمنطقة جديدة عرطوز بانتهاكات داخل «الجديدة»، وأنه قد عثر في صباح يوم الخميس الماضي على ١٠ جثث متفحمة ومرمية بالقرب من مساكن يوسف العظمة، ولا يمكن لأحد الاقتراب للتعرف عليهم، أو انتشالهم بسبب إطلاق النار على كل من يحاول الاقتراب من قبل الحواجز الامنية والعسكرية المطوقة للبلدة .

ويرى النشطاء أن قيام النظام بهذه المجازر هو تحول خطير في طريقة تعاطي النظام مع الاحتجاجات، والمقصود منها بث الرعب في صفوف

أهالي المنطقة، وتحويل الثورة عن أهدافها، ودفع الناس إلى الانخراط في حرب أهلية، و«ما مجزرة قطنا سوى مثال عن هذه المجازر، وما يرمي إليه النظام من ورائها، خاصة أن الأحياء العلوية المحاذية لمدينة قطنا وجديدة عرطوز ستكون ساحة رئيسية يتحرك فيها عناصر النظام بالقيام بارتكاب مجازر بشعة، ودفع أهالي المنطقتين إلى ردود أفعال من طبيعة الفعل نفسه.

غياب التنسيق بين كتائب الجيش الحر يؤخر الحسم في معركة حلب

حلب - البديل:

قال ناشط ميداني في مدينة حلب لـ«البديل» إن عمل الكتائب التابعة للجيش الحر في مدينة حلب بشكل مستقل عن بعضها البعض أدى إلى تأخر الحسم في معركة حلب، مشيراً إلى عدم وجود أي سبب منطقي لبقاء حالة الانقسام بين التشكيلات العسكرية في حلب. وقال الناشط الواسع الاطلاع على مجريات المعارك في حلب إن هناك كتائب عسكرية لا يتجاوز عدد عناصرها ٢٠ مقاتلاً في حين هناك كتائب أخرى مثل لواء التوحيد يصل عدد مقاتليها إلى ثلاثة آلاف شخص، مضيفاً أن ضعف التمويل الذي ترسله قيادة الجيش الحر أدى إلى بحث الكتائب عن ممولين آخرين، وأشار الناشط الذي فضل عدم الكشف عن اسمه إلى أن المشكلة الأساسية في معركة حلب هي استقلالية الكتائب في قراراتها، فلا يوجد قرار موحد بالهجوم على منطقة أو الانسحاب منها، لذلك رأينا أن بعض الكتائب انسحبت من حي صلاح الدين، فيما بقي لواء التوحيد الذي يعتبر أقوى التشكيلات العسكرية. وحول أكبر الكتائب وأكثرها قوة، ذكر الناشط كلاً من لواء التوحيد ولواء المدينة ولواء الفتح والمجلس العسكري لحلب وريفها، مشيراً إلى أن هناك تفاهم بين جميع التشكيلات العسكرية، لكنه لا يصل إلى درجة التنسيق الكامل، لذلك نجد أن هناك تفاوتاً في مستوى التسليح فيما بينها، فالكتائب التي انسحبت في البداية من صلاح الدين كانت ضعيفة التسليح، وقام لواء التوحيد سريعاً بملء الفراغ، نظراً لقوته على مستوى التسليح. وكشف الناشط أن لواء التوحيد تشكل من المجلس الثوري سابقاً، وهو مدعوم من تيار الإخوان المسلمين الذين يتولون تمويله وتسليحه.

الجيش الحر يحذر الغرب من سيطرة تنظيم «القاعدة» على حلب

حلب- أ.ف.ب

هدد معارضون في مدينة حلب باللجوء الى تنظيم «القاعدة» طلباً للمساعدة في حال بقي الغرب على رفضه إرسال أسلحة لهم من أجل التصدي لقوات بشار الأسد، في لهجة هي الأولى من نوعها، خاصة بعد تقارير غربية متتالية عن وصول أسلحة إلى الجيش السوري من دون أن يجد الجيش الحر شيئاً يقاتل به سوى أسلحة قديمة وفردية.

وقال أبو عمار، أحد قياديي الجيش الحر في باب النصر بوسط حلب التي تشهد معارك عنيفة منذ حوالي شهر: «لا نريد القاعدة هنا، لكن إن لم يساعدنا أحد سوف نتحالف معهم». وتابع: «أراهن على أنه إذا ما جاء هؤلاء المقاتلون إلى هنا، فسوف يقومون بغسل دماغ للسكان. وإذا دخلوا حلب فإن المدينة ستصبح قاعدة لهم في ثلاثة أشهر فقط»، مضيفاً أن النظام «يملك أسلحة كيميائية يمكنه استخدامها. لديه دبابات وطائرات ومدافع هاون وصواريخ، ونحن ليس لدينا شيء».

وقال براء الحلبي الناشط في حلب إن «الهدف الرئيسي هو وقف إراقة الدماء في حلب. وإذا لم يساعدنا الغرب ولا العرب، فسوف نطلب من القاعدة أن توقف حمام الدم»، مؤكداً أن هذا النوع من التحالف لن يكون سوى تكتيك مؤقت. وأضاف: «يعود لسكان حلب في نهاية المطاف أن يقرروا مستقبلهم. والشعب الذي انتفض وقاتل طاغية مثل بشار الأسد سيكون بوسعها فيما بعد أن يقاتل القاعدة».

«الاتحاد الديمقراطي» يجهز لجاناً شعبية لحماية الآبار النفطية في الجزيرة

الحسكة- البديل:



قالت مصادر مقربة من حزب الاتحاد الديمقراطي «pyd» الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني أنه يبحث في تأمين ٤٠٠٠ شاب كردي من محافظة الحسكة لتوظيفهم كمراقبين وحراس للآبار النفطية بالمحافظة مجهزين بالسلاح والعتاد العسكري الكامل.

وقال المصدر إن الحزب يبغى من هذه العملية التحضير للفترة المقبلة، والتي ستكون الأكثر شراسة من أجل الحفاظ على سلامة الآبار النفطية على مدار ٢٤ ساعة. وأوضح المصدر أن الحزب سيعطي رواتب شهرية لهؤلاء الشباب بمعدل ١٥٠٠٠ ألف ليرة سورية لكل شاب، واعتبر البعض أن هذه العرض من قبل الحزب سيلقى قبولا لدى المتطوعين في حال تم تسديد احتياجاتهم، وتخصيص رواتب شهرية لهم. سيما أن القاعدة الشعبية التي يتسند إليها حزب الاتحاد الديمقراطي تتحرك من منطق التطوع. وتأتي هذا الخطوة، فيما لو تم تطبيقها على الأرض، بنظر المراقبين كعامل ضغط على النظام السياسي المركزي في دمشق، أو على أي نظام من المحتمل أن يخلف نظام بشار الأسد، وهو سيناريو أشبه بما يجري بين أكراد العراق والحكومة المركزية. وحسب الرقم الذي ذكره المصدر فإن ٤٠٠٠ شاب وبراتب شهري محدد ب ١٥٠٠٠ ل.س يعني أنهم بحاجة شهرياً لمبلغ ٦٠ مليون

ليرة سورية، ويشك البعض في قدرة الحزب على تلبية هذا المبلغ بشكل دوري، سيما أن نسبة التبرعات التي يحصل عليها الحزب لا تستطيع تأمين مثل هذا المبلغ. ويقول ناشط كردي من القامشلي وفضل عدم ذكر اسمه: «يتجه حزب الاتحاد الديمقراطي لتخصيص رواتب للجان الشعبية التي تسيطر على المقرات الأمنية والعسكرية، وقد تشمل تلك الرواتب هؤلاء الذين سيقومون بمهمة حراسة الآبار النفطية في منطقة الرميان المحاذية للحدود العراقية». وأضاف الناشط: «إذا كان هدف الحزب حماية الموارد النفطية الوطنية من ضعاف النفوس وميليشيات النظام فإنها ستكون خطوة جيدة، أما إذا أحكموا سيطرتهم عليها بدافع خلق النزاع مع الفصائل المعارضة والعشائر العربية الموزعة في محافظة الحسكة فإنها ستتحول إلى حالة من الصراع والنزاع بين مكونات الشعب السوري».

مؤسسو «نحل الساحل»: نعارض النظام وكل الأجنادات التي تتسلك على الثورة

اللاذقية- البديل:

أطلق شبان وشابات من الساحل السوري حركة جديدة حملت اسم «حركة نحل الساحل»، وقد أطلقت صفحة على الفيسبوك، وعزفت نفسها به حركة شباب الحراك الثوري من الساحل السوري.

وأضافت الحركة في بيان التأسيس: هو قول الإمام علي عليه السلام: «كونوا كالنحل في الطير، ليس شيء من الطير إلا وهو مستضعفها.. ولو علمت الطير ما بأجوافها من البركة لم تفعل بها ذلك، خالطوا الناس بألسنتكم وأبدانكم وزيلوهم بقلوبكم وأعمالكم».

وقد نشرت الحركة أخبار بعض الأنشطة التي تقوم بها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر توزيع إنذارات على قادة الشبيحة في اللاذقية، وتحديداً في أحياء الزراعة، والمشروع السابع، ومشروع الأوقاف، وتم لصق تلك الإنذارات على أبواب بيوت الشبيحة. وقد تفاعل عدد من المثقفين السوريين مع الصفحة الخاصة بالحركة، والتي حملت تعليقات على الأخبار التي تنشرها، وجاءت تلك التعليقات متراوحة بين الترحيب والترحيب بتحفظ. وقال المعارض «الساحلي» لسيريا بوليتيك: «في الوقت الذي كانت توجه فيه نداءات للشباب الساحلي للانضمام إلى الحراك كانت تصلهم أخبار القتل والذبح والخطف لأبناء منطقتهم لسبب بسيط وهو الانتماء الجغرافي، من دون أن يصدر أي تنديد من المعارضة، بل مورس صمت كبير من الإعلام والمعارضة باستثناء بعض الشخصيات المعارضة التي تحدثت، ودفعت ضريبة حديثها عن ذلك، كيف يمكن لشباب أن ينتمي للحراك وهو يسمع «قصة المنشار الكهربائي» الذي يقطع الناس وهم أحياء؟ لذلك فإن المعارضة التي صممت على ممارسات جماعات سياسية إيديولوجية ذات أجندة تكفيرية- بعيدة عن طموحات الشعب السوري والحراك الثوري المدني- كانت عاملاً رئيسياً أسهم بشكل كبير في إحباط كل شباب ساحلي مؤيد للثورة، ويعارض النظام، ولذلك بقي في منزله ولزم الصمت. وقال المعارض من الطائفة العلوية حول تأسيس هذه الحركة: «من الواضح - وبعيدا عن الحركات المسلحة- أن قسما لا بأس به من المعارضة يأخذ طابعا يمينيا إسلاميا - ونحن نتحدث هنا بلغة التوصيف السياسي الأكاديمي- ولذلك ظهور حركة ثورية شبابية من الساحل ذات طابع علماني يساري من شأنها أن تخلق توازنا مطلوبا للحراك الثوري، من شأنه أن يساعد في محاصرة الأخطاء والجماعات التي لديها أجندة إقليمية ودولية للتسلك على طموحات الشعب السوري».

رؤى متباينة حول مفهوم الدولة المدنية ومخاوف من أسلمتها مواطنون: الديمقراطية والعدالة هما الأساس والمعارضة شوشت الرأي العام

دمشق- البديل:



لا زالت هوية الدولة السورية المنشودة مستقبلاً موضع جدل واسع بين الناس والثوار معاً، ومما لا ريب فيه أن مزاج الشارع قد لا يتوافق بالضرورة مع رؤية الفصائل السورية المحرومة من ممارسة العمل السياسي طيلة أربعين عاماً، وجل ما توصلت إليه أطراف المعارضة في سلسلة مؤتمراتها، والتي أكدت فيها على أن هوية الدولة السورية يجب أن تكون مدنية، من الإسهاب في تفاصيلها، وقد تكون انشغالات التيارات السياسية بما يجري من القتل والدمار على الأرض يوماً حلاً دون ذلك. وللتعرف إلى رؤية السوريين حول طبيعة الدولة المنشودة بعد سقوط نظام بشار الأسد استطلعت «البديل» عينات من آراء الشارع السوري حول مفهوم الدولة المدنية، وبهذا الصدد قال جابر وهو المنسق الإعلامي لتنسيقية مدينة قدسيا في ريف دمشق: «إن الدولة المدنية مفهوم يبحث على التعايش بين جميع الطوائف، ويخلو من جميع أشكال القمع، وهذه الدولة بعيدة عن النظام العسكري، والثوار هم الذين أشعلوا فتيل الثورة، وأعطوا الشرعية للجيش الحر، ويرغبون بتأسيس دولة مدنية فيما لو رحل بشار الأسد».

ويردف جابر: «بغض النظر عن السجال حول المصطلحات، فلا بد أن تنص هوية الدولة على مفهوم التعايش بين جميع الطوائف والأقليات واحترام الحريات، لأن الشعب ثار على الظلم، ومستحيل أن نظل أي طائفة أو أي شخص، لأن الحرية هي من دفعتنا لتقديم الغالي والنفيس كي نحصل عليها».

أما ناصر وهو بائع للألبسة في أحد أسواق دمشق القديمة فيلوم المعارضة السورية المشتتة على عدم إيضاح برامجها السياسية بشكل شفاف وشكل الدولة التي ستأتي، وقال: «إن برامج وآراء المعارضة السورية المشتتة أثر سلباً على الثوار، وحتى على الشارع نفسه، وأسفر في نهاية المطاف عن ضياع بوصلة المواطن العادي الذي بات لا يميز بين المفاهيم المطروحة، ومنها مفهوم الدولة المدنية».

ورغم أن الصيغة الدينية هي ما يميز أداء الحراك الثوري وكتائب الجيش الحر، إلا أن سعاد خريجة الفنون التشكيلية في جامعة دمشق تشير إلى أن الدولة الدينية لا تستقيم مع متطلبات الناس، وقالت: «لا يمكن للدولة الدينية أن تماشى مع طبيعة سوريا التي تشتمل على أديان متعددة هذا أولاً.. وثانياً فإن إسلامي سوريا ليسوا متشددين حتى تقبل الأغلبية منهم بدولة دينية، وهذا لا ينبغي أن البعض يرغب بذلك».

وترى سعاد أن مسألة شكل الدولة تتطلب الاختيار والإجماع الشعبي حولها، لأنها من أساسيات تغيير هوية البلاد برمتها، بغض النظر عن أولويات الناس في هذه الآونة.»

وتضيف سعاد البالغة من العمر ٢٩ عاماً: «تحقيق العدالة الاجتماعية والإنسانية مطلب شعبي يجمع عليه الكل، لكن لا توجد دولة بلا دستور يحدد شكل الدولة، وشكل الحكم، ولا يمكن العمل في جانب وإهمال جانب آخر».

طرح شكل الدولة يجلب معه مخاوف وهواجس الأقليات القومية والدينية من سطوة الأغلبية، وتفردتها بتشكيل هوية النظام السياسي القادم، فمروان وهو طالب في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق، وينحدر من الطائفة العلوية، يقول: «إن وقوف أبناء الطائفة بأغليبتهم إلى جانب النظام لا ينبع فقط من المصالح والمنفعة من النظام الحالي، بل لأنهم يشاهدون الحكم الديني في الدول الأخرى، ولا يرغبون أن يحدث ذلك في سورية أيضاً، لذلك يقيسون عليه أوضاعهم، ويبررون مخاوفهم».

ويضيف مروان: «لقد استغل النظام تلك المخاوف منذ اندلاع الثورة، و لا يمكن نكران أن مخاوف الأقليات من الدولة الدينية قد كان من الأسباب الرئيسية في صمتها حيال ما جرى».

وما زاد الطين بلة ظهور بعض الجماعات المتطرفة في سورية ما أسهم في تأخير الحسم، وبسببها انتعشت الخلايا النائمة التي كانت تنتظر فرصة، والآن يبدو أنها انتعشت بشكل واضح بحسب ما يرى مروان. في حين يبرر أبو ضياء، وهو نازح فّر من حي القرايبيص في حمص إلى دمشق وجود الجماعات الدينية في خضم الثورة، وقال: «لا ننكر وجود السلفية والإخوان في سوريا، مصالحهما تكمن باستخدام الدين وسيلة لتحقيق غايات سياسية، وبناء عليه يطالبون عملياً بإنشاء دولة إسلامية، بمنأى عن التصريحات الإعلامية هنا وهناك، سيما أن معظم كتائب الجيش الحر يتم تمويلها من جماعة الإخوان المسلمين في المجلس الوطني، ولا مفر من قبولهم كطيف أساسي ضمن المجتمع السوري».

ويقول أبو ضياء وهو مدرس لمادة اللغة الإنكليزية: «حين تفارق أهلك بسبب القصف فإنك تطلب التمويل من أي جهة كانت، وأعتقدهم مجبرون لا أكثر، ولا أعتقد هذه هي قناعات الجيش الحر، أو بالأحرى من ينتسب إليهم من المدنيين».

ويقول الكاتب السوري محمد جمال لـ«لبديل»: «هناك ثوابت يتفق عليها كل السوريين بمختلف أطيافهم، كم مرة ردّد الشارع وردّت برامج الأحزاب السياسية ميدئي التعددية والمواطنة، هناك أسئلة ومخاوف تظهر للبعض مع امتداد عمر النظام، وتعثّر مسيرة الثورة».

ويكشف جمال عن بعض هذه المخاوف، وذلك في: «سيطرة فصيل بعينه على موازين القوى وحصّة الأسد بالمعنى المجازي، الشارع ميدئياً سليم النية، ويرى في نجاح الثورة نجاح لكل السوريين، ولا يركز كثيراً على هوية الدولة، والتنسيق بل والتعاون بين الإخوان المسلمين والهيئة العليا للثورة ولجان التنسيق هو أكبر دليل على ذلك».

وفي السياق نفسه، سلطت «البديل» الضوء على المزاج العام في الشارع الكردي السوري، وبدا أنه يوجد نوع من الاتفاق شبه الكامل بين الفصائل السياسية والشارع معاً، ويلخص حسن برو، وهو ناشط كردي من مدينة رأس العين، ومقيم في دمشق، رؤية الأكراد لمستقبل شكل الدولة السورية حيث يقول: «ننظر إلى سورية كدولة ديمقراطية تعددية، وفيها برلمان ديمقراطي منتخب من الشعب بشكل مباشر، وفي سورية المقبلة يجب أن يكون هناك اعتراف بالمكونات القومية لسوريا، ومنها الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي كمكون وشريك أساسي فيها، ومنح الأقاليم نوع من الخصوصية، ليس في إطار دولة مركزية منزمتة أثبتت التجارب فشلها».

ويضيف برو: «في المناطق الكردية يطالب الكل بدولة ديمقراطية تعددية، بحيث يكون الكل متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات».

معاناة وأمراض وإذلال وتحرش جنسي بالفتيات لاجئون سوريون في الأردن يفضلون الموت تحت القصف!

عمّان - أ.ف.ب

يشعر اللاجئون السوريون في مخيم الزعتري شمال الأردن بالإحباط، ويقولون إنهم يفضلون العودة إلى بلدهم، بدل «الإهانة والذل» في المكان الذي فروا إليه هرباً من العنف.

وقادت معاناة هؤلاء التي زاد منها حر الصيف والغبار وعدم توفر الكهرباء إلى الاعتصام ومحاولة الهرب من المخيم، احتجاجاً على أوضاعهم المزرية على حد تعبيرهم. واضطر الأمن في المخيم الواقع قرب الحدود مع سوريا لاستدعاء قوات الدرك لتفريق لاجئين غاضبين اصطدموا مع حرس المخيم عند محاولتهم مغادرته.

وتنتشر في الزعتري في المفرق (٨٥ كلم شمال شرق عمان) آلاف الخيام فوق رمال صحراوية في منطقة الزعتري.

وقال مروان البسطي (٣٢ عاماً) الذي جاء من قرية الطيبة (جنوب دمشق)، لوكالة فرانس برس: «لم نهرب من ذل بشار (الأسد) لنذل هنا. أفضل أن أموت ببليدي على هذه الحال». وأضاف البسطي الذي كان واقعاً في طابور ويرتدي بنطال جينز أزرق بات لونه بنياً تقريبا بسبب الغبار: «يومياً نقف بالطابور لساعات حتى نتلقى معونة، ويومياً تقع مشكلات». وأكد بحرقه: «تموت بشرف وكرامة في سوريا أفضل من أن نذل هنا. فوجئنا بالوضع هنا.. ولو كنا نعلم لما أتينا أصلاً».

أما فاطمة علي الصبيحي (٣٨ عاماً) التي قدمت من درعا، فقد بدت سعيدة عندما خرجت من طابور، وهي تضع كمامة بيضاء تغطي أنفها وفمها، وتحمل كيساً فيه خبز وزجاجة كوكاكولا كبيرة، وأجبان ومربى وعدد من زجاجات المياه. وتقول إن «أحدهم أعطاني دوره.. لم أوقف في الانتظار إلا نصف ساعة فقط، حظي جيد اليوم».

وتضيف: «أسوأ ما في الأمر هنا هو الغبار الذي أصابني وأولادي بالمرض. كلنا أصبنا بالتحسس، والخيام ليست جيدة ولا تحميها».

وقال زياد يونس (١٤ عاماً) وهو أيضاً من درعا إن «أمي أصابها التهاب رئوي

من الغبار، وهي تتلقى العلاج حالياً في المستوصف، وأنا عيناى تحرقاني، وأنفي يؤلمني من التحسس». وأضاف الشاب الذي وصل إلى الأردن برفقة سبعة إخوة وخاله وأمه عبر السياح الحدودي: «ليس هناك من يرضى أن يصرف لي هذه النقود، أو يأخذها مقابل أن اتصل بوالدي».

من جانبه، قال محمد (٥٠ عاماً) وهو أب لأربعة أبناء، وكان يقف في الطابور منذ ساعتين، وهو يغطي رأسه بقطعة قماش، ويضع كمامة تقيه الغبار: «هذا سجن كبير لا يصلح حتى للحيوانات».

وأضاف: «لا شيء متوفر هنا لا كهرباء ولا غاز حتى الاتصالات أو التلفاز. نحن معزولون عن العالم حتى السجين يحظى بحقوق أكثر منا».

والى كل ذلك، يشتكي اللاجئون من التحرش بالنساء. وقال خلدون قده (٢٨ عاماً) من حمص أن «عراكاً دار قبل يومين بين عامل نظافة أردني وشاب سوري عندما كان الأول يراقب فتاة لدى دخولها وخروجها من حمام مختلط». وأضاف أن «الشاب ضرب الأردني على رأسه، وحضر الإسعاف وأخذه، فيما اعتقلت الشرطة الشاب السوري. قمنا بالاعتصام أمام باب المخيم مطالبين بإطلاق سراحه من دون جدوى».

ولم يمه قده كلامه قبيل موعد الإفطار الرمضاني بقليل حين دخلت إلى المخيم سيارات تحمل الأطقم، ومياه للشرب.

لكن سيارة تحمل لوحة كويتية رباعية الدفع استغلت الموقف فدخلت المخيم، وفيما قام راكب بجانب السائق بالتصوير بواسطة كمبيوتر لוחي قام راكب خلفه برفع ورقة بيضاء رسم عليها قلب حب ودخله رقم موبايل. وتقترب واحدة من السيارات من فتاة سورية عشرينية تجر صندوق ماء وتحمل كيساً من المعونات ما لبثت ان شتمت من فيها.

وقال الفتاة: «تعودنا على هذه المسخرة وما باليد حيلة. لا نستطيع أن نطلب من الأمن أن يمنع السيارات الخاصة من دخول المخيم لأنها تحمل لنا الطعام والشراب».

تركيز الأسد على حلب يسمح ل «الحر» بتحقيق مكاسب في دير الزور

عمّان - رويترز:

المسلحين يستفيدون من ذلك في أماكن أخرى. والآن يدور قتال في معظم المحافظات.

حرب استنزاف

أما أندرو تيريل الخبير في شؤون الشرق الأوسط في كلية الحرب الأميركية فقال: «إن عمليات الحصار التي يمارسها الأسد لكبح الجيش الحر في دير الزور أدت إلى حرب استنزاف في غير مصلحة النظام، حيث يحصل المنشقون تدريجياً على أسلحة قادرة على إصابة طائرات حربية، وشمل فاعلية الدبابات والمدفعية». وأضاف تيريل: «الأسد لن يتعرض لهزيمة سريعة في دير الزور، لكن جيشه يتآكل. إذا سقطت دير الزور فإنني لست واثقاً مما إذا كان بإمكانه تخصيص قوات للعمليات الخاصة، أو أن يتمكن من توفير خط لإعادة الإمداد لاسترجاعها».

وكانت معظم الإدارات الحكومية قد أغلقت أبوابها، ولا يحصل موظفوها على رواتبهم، فيما يصفه ناشطون بأنه عقاب جماعي لسكان مترابطين ينحازون إلى المعارضة بدرجة متزايدة بعد انهيار التحالفات بين نخبة دمشق وشيوخ العشائر. وقال سامح وهو معلم، اكتفى بذكر اسمه الأول خشية أن يتعرض للانتقام: «النظام يحاول تفويض الدعم الشعبي للجيش السوري الحر، وقد قطع الخدمات الأساسية، وكنا في معظم الشهر الماضي بلا مياه أو كهرباء أو اتصالات هاتفية». وأضاف: «من حسن الحظ لدينا خزان كبير للري ونستخدمه كمياه للشرب... لكنني لم أحصل على راتبي منذ شهر... الناس بصفة عامة مع الثوار».

وقال فادي عابد وهو تاجر من دمشق تقطعت به السبل في دير الزور لأسابيع قبل ان يفر مع ست عائلات إلى منطقة وادي النصاري قرب الحدود مع لبنان إن الامدادات الأساسية مثل المياه والحليب المجفف غير متوفرة، ومعظم المخازن لا تحمل. وقال عابد: إن حاجزاً على الطريق تابع للحكومة قطع المدخل الشمالي الشرقي لدير الزور، وإن الجيش صادر الأدوية والمساعدات الغذائية التي كانت ترسل إلى المدينة من الحسكة.

في الوقت الذي يركز بشار الأسد فيه قواته من أجل استعادة السيطرة على مدينة حلب فإن الجيش الحر يحقق ببطء مكاسب على الأرض في مناطق العشائر في شرق سوريا، حيث توجد الجائزة الكبرى من نطق البلاد.

ومن مواقع نائية حصينة في المنطقة الصحراوية المنتجة للنفط الخام بالقرب من العراق تقصف القوات الحكومية دير الزور، وهي مدينة فقيرة على ضفاف نهر الفرات الذي يشق طريقه في منطقة قاحلة شاسعة على الحدود مع العراق. لكن غالبية القوات الموالية للأسد منهكة بشكل أساسي فيما سيصبح معركة طويلة من أجل السيطرة على حلب، وكذلك تعزيز قبضة غير مؤكدة على العاصمة دمشق. ويقول خبراء عسكريون ودبلوماسيون إنه في هذه العملية يواجه الأسد احتمال انفلات محافظة دير الزور من دائرة سيطرته، وتأخذ معها إنتاج النفط السوري الذي يبلغ ٢٠٠ ألف برميل يومياً.

خطوط الإمداد

وقال دبلوماسي غربي إن قوات الجيش الحر في دير الزور متبعثرة، لكن قوات الأسد تفتقر إلى العدد، وإلى خطوط الإمداد اللازمين لهزيمة الثوار. وأضاف: «يوجد الكثير من قوات الأمن في دير الزور، وهذه القوات أكثر عرضة لهجمات مسلحة من جانب المعارضين. ومع وجود القوات المسلحة الرئيسية في دمشق فإن المرء يتساءل متى تنسحب القوات النظامية في مناطق مثل دير الزور؟». وأردف: «مع استخدام المدفعية وهي سلاح شامل ضد الأحياء الأهلة بالسكان فإن دعاية النظام بأن الجيش يقاتل إرهابيين لا بد وأن تنبدد». وقال منسق جبهة ثوار سوريا مهيم الرميض إن تعزيزات الجيش إلى حلب ترسل من الحسكة والرققة، وهما محافظتان مجاورتان لدير الزور، وهو ما يجعل قوات الجيش مكشوفة أمام الهجمات من الخلف. وركز الأسد تفوقه الكبير في قوة النيران في القضاء على المعارضين في مدن رئيسية بعينها، وأحياناً محدثاً قدراً هائلاً من الدمار، وهو ما جعل

المعادلة الإيرانية بين أصدقاء الشعب السوري وأصدقاء الأسد

أنور بدر



محور الشيطان.

العميد سيد مسعود جزائري، مساعد قائد الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، يؤكد بدوره أن نظام الملالي لن يسمح بسقوط أو انهيار النظام البعثي في دمشق، بل يهدّد «أعداء النظام السوري بضربة كبيرة.. ودرسا لن ينسوه أبداً»، موضحاً أن «حلفاء سورية الكبار لم يدخلوا الساحة لصالح سورية حتى الآن، ولكن إذا ما دخلوا فإنهم سيوجهون ضربة كبيرة لأعداء سورية، لا سيما إلى الدول العربية العميلة لأمريكا والكيان الإسرائيلي»، مؤكداً أنّ الحرب ضدّ سورية لن تغلج، وستهزم جبهة الشيطان هزيمة نكراء يسجلها التاريخ.

كل هذه التفاصيل دفعت بأحد قادة الجيش الحر في سوريا إثر اعتقال المجموعة الإيرانية الأخيرة للتأكيد على أنه «من الممنوع لأي إيراني من الآن فصاعداً دخول سوريا، وسنقص لهم أرجلهم، أي كانت التسمية التي يدخلون بها، سواء أكانوا مقاتلين أم حجاجاً»، ونحن لن نذهب إلى هذا الحد بل سنكتفي بالقول للحجاج الإيرانيين أوقفوا مناسك العبادة في سوريا قليلاً حتى ينتهي بازار الدم المسفوك، فالدم السوري هو المقدس الأول لدينا، ثم تأتي المقدسات الدينية والقومية والأيدولوجية لاحقاً.

الموقف الإيراني السابق انسحب بسهولة إلى حقل السياسة الخارجية، فرغم إيفاد وزير خارجية إيران علي أكبر صالحى إلى أنقرة سعياً لإصلاح العلاقة المتوترة بشدة بسبب أحداث الثورة السورية، وللحصول على مساعدة تركية بخصوص الإفراج عن ٤٨ إيرانيًا اختطفوا في سورية يوم السبت ٤ تموز/ يوليو الحالي. فإن تصريحات اللواء الإيراني حسن فيروز أبادي والتي أُنحى فيها باللائمة على تركيا في إراقة الدماء في سورية، وانهم أنقرة والسعودية وقطر بمساعدة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها، قلبت الطاولة مجدداً على المساعي الدبلوماسية لصالحه، ودفعت بوزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلو بعد يوم واحد من محادثاته مع صالحى للتحذير بأن «هذه التصريحات تنطوي أيضاً على إمكانية للإضرار بإيران».

هذه التناقضات تعكس درجة من الإرباك داخل إيران وفي مطبخ القرار السياسي فيها، ربما تعبر عنه درجة من التباينات بين تيار إصلاحى وآخر متشدد، وربما بين تيار ديني متعصب وآخر دبلوماسي من، وربما بين جناح الحرس الثوري ومن يواليه من العسكر مقابل الجناح السياسي الذي يبحث عن مصالح إيران في داخل الأزمة السورية، ومن خلال احتمالات ما بعد سقوط النظام السوري. مع أن السياسة الإيرانية الراهنة بكل أسف مازالت تسير بشكل أحادي الاتجاه، وتقودها الأيدولوجيا إلى الرهان بكل قواها على النظام السوري. مسقطه من حساباتها الاحتمالات الأخرى التي تتعلق بمستقبل سوريا، ومستقبل الشعب السوري، والاحتمالات المتعلقة بمصالح إيران في سوريا وفي المنطقة، والتي هي بالضرورة تتجاوز القوس الشيعي باتجاه منظومة الدول العربية والإسلامية عموماً، وباتجاه علاقات دولية أرحب، وتحديداً بعد نجاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة مؤخراً بعزل النظام السوري من خلال تصويت ١٣٣ دولة لصالح الشعب السوري، مقابل ١٢ دولة فقط ضد القرار، وامتناع ٣١ دولة عن التصويت.

وهذا يتطلب تفكيراً جدياً بسوريا أكثر من كونها النظام الأيل للسقوط، بل سوريا ما بعد سقوط النظام، سوريا الشعب والمصالح التاريخية والاقتصادية المتشابكة في قلب المنطقة، سوريا ديمقراطية ومدنية يقرر شعبها علاقاته مع كل شعوب ودول المنطقة وفق مصالحه، بعيداً عن أي محاور دينية أو أيدولوجية مسبقة.

لم يتأخر عقد اللقاء التشاوري بخصوص سوريا في طهران كثيراً بعد زيارة الدكتور سعيد جليلي أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني و سبعة آخرين لدمشق، هذا اللقاء الذي أريد له أن يكون مؤتمراً لأصدقاء النظام في مقابل صيغة أصدقاء الشعب السوري التي أنجزت حتى تاريخه سلسلة مؤتمرات لدعم الشعب السوري في معركته لإسقاط النظام ذاته، كان آخرها في باريس بحضور وزراء خارجية ومسؤولي ١٠٧ من دول العالم، أجمعوا على وجوب تنحي بشار الأسد عن السلطة، لكن المفارقة بأن اللقاء التشاوري لأصدقاء النظام لم يفلح بحشد أكثر من ٢٩ دولة إضافة لإيران، ولم يفلح برفع المستوى التمثيلي الذي اقتصر على وزيرى خارجية إيران والعراق مع بعض السفراء وحتى القائمين بالأعمال، وربما كان غياب وزير خارجية سوريا عن اللقاء التشاوري أكبر مؤشر على أزمة النظام السوري، وعدم إيمانه بنجاحة أي من الحلول السياسية، أو الجانب الآخر من أزمته التي تتجلى بعدم ثقته بأي من موظفي الدرجة الأولى، وتحديدًا بعد انشقاق رئيس الوزراء الدكتور رياض حجاب وبعض وزرائه.

لم يكن لقاء الرئيس الأسد منفرداً بالوفد الإيراني الذي يرأسه جليلي طبيعياً، وليس لقاءه بوزير خارجيته وليد المعلم كذلك، إذ تقتضي التقاليد البروتوكولية لقاء جليلي برئيس مكتب الأمن الوطني في سوريا، وهو برتبة وزير، وقد تسلمه مؤخراً اللواء علي مملوك إثر تفجير مكتب الأمن القومي بدمشق الذي أودى بحياة رئيس المكتب اللواء هشام اختيار من بين ضحايا التفجير، وقد طال هذا التغيير كما نلاحظ التسمية الجديدة التي أصبحت مكتب الأمن الوطني، مع تغيير آخر بطبيعة المكتب الذي يشرف على كل الأجهزة الأمنية، إذ أصبحت تبعيته مباشرة لرئيس الجمهورية، بعد أن كان يتبع للقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم.

شكل هذا اللقاء تعبيراً عن يأس القيادة الإيرانية بخصوص أي حلول سياسية للوضع في سوريا، وبشكل خاص بعد إعلان فشل خطة كوفي عنان من جهة، وفشل المساعي الروسية وجهود عنان أيضاً لإدخالها على خط مؤتمر جنيف من جهة ثانية، أو تعميدها كطرف في الحل، لأنها بالنسبة للشعب السوري، وبالنسبة للمجتمع الدولي أيضاً، هي طرف في الحرب المعلنة ضد السوريين كما تؤكد الكثير من التقارير الصحفية والاستخباراتية، وكما يؤكد السفير السوري المنشق نواف فارس، حيث كان مشاركاً في اجتماع بين مسؤولين إيرانيين وسوريين كبار في آذار/ مارس ٢٠١١، تعهدت فيه إيران بتقديم السلاح والمال للرئيس السوري بشار الأسد منذ بداية الانتفاضة ضد.

ويأتى اختطاف الدفعة الأخيرة من الإيرانيين في دمشق الذين تأكد بالنسبة لخطابهم أنهم ضباط عاملون في الحرس الثوري الإيراني ليجبر وزير الخارجية علي أكبر صالحى على الاعتراف بوجود عسكريين من الجيش والحرس الثوري بين المخطفين، لكنهم «متقاعدين» حسب تعبيره، جاؤوا بهدف زيارة المقدسات الشيعية في سوريا، في هذا الوقت الذي يصعب على الكثير من السوريين زيارة أقداسهم في أحياء مجاورة لسكانهم داخل دمشق وربفها، أو في باقي المدن السورية.

ولم يتوان جليلي عن القول إن «ما يجري في سورية ليس قضية داخلية، وإنما هو صراع بين محور المقاومة من جهة وأعداء هذا المحور في المنطقة والعالم من جهة أخرى»، مؤكداً أن «الهدف هو ضرب دور سورية المقاوم»، ولذلك رأيناها يعلن من دمشق «أن بلادها لن تسمح بكسر محور المقاومة الذي تشكل سورية ضلعاً أساسياً فيه».

إيران التي سمح وزير خارجيتها علي أكبر صالحى لنفسه أن يتدخل فيما يخص مطلب الشعب السوري بتنحية الرئيس الأسد قائلاً: «يجب أن يبقى في منصبه حتى الانتخابات المقررة عام ٢٠١٤ التي يختار فيها الشعب السوري رئيسه الجديد». فيما لو تمكن من الاختيار حينها. يذهب أمين المجلس الأعلى لمكتب الأمن القومي فيها الجنرال جليلي إلى حد الإفصاح عن أن إيران لن تسمح بكسر محور المقاومة الذي يمتد من طهران في بغداد إلى دمشق وحزب الله في بيروت، موضحاً أنها تخوض معركتها المباشرة في سوريا للدفاع عن مشروعها الاستراتيجي في المنطقة، والذي كان يخجل بعض المحللين أو يترددون كثيراً قبل الاعتراف به كمحور شيعي. يتم التعبير عنه إيرانياً بمحور الخير ضد محور الشر، أو محور الرحمن ضد

الفخ الطائفي للنظام السوري ومخاطر الانزلاق اللبناني والإقليمي

حسام سفر

بات واضحاً أن لبنان أصبح مجبراً، وبشكل متزايد، على تحديد مواقفه الرسمية والشعبية والسياسية بكل أوضوح من ذي قبل من الثورة السورية، ومن إسقاط نظام بشار الأسد، حيث أصبحت سياسة النأي بالنفس غير ممكنة، خاصة بعد خطف عشيرة آل المقداد اللبنانية لسوريين في لبنان، وتهديدها بخطف مواطنين من بلدان الخليج العربي الداعمة لقوى الثورة السورية، وكان تهديدهم جاء على خلفية مطالبتهم الإفراج عن أحد أبناء عائلتهم المخطوفين في سوريا ضمن الـ١١ لبنانياً آخرين، وما قامت به عشيرة المقداد ليس إلا امتداداً للأزمة الرسمية اللبنانية في التعاطي مع الشأن السوري، والتي كشفت من جديد هشاشة النظام الطائفي في لبنان الذي ما زال خاضعاً للمعادلة السورية في كل الاتجاهات.

من جهة أخرى، كان توقيف الوزير اللبناني السابق ميشال سماحة على خلفية اتهامه بنقل متفجرات إلى لبنان بالاتفاق مع النظام السوري، ومحاولة القيام بتفجيرات طائفية تصب في مصلحة إشعال الوضع اللبناني، وخربطة الأوراق فيه، كان هذا التوقيف مؤشر من ضمن جملة مؤشرات على أن لبنان لا يمكن له أن يكون بعيداً عما يجري في سورية، خاصة وأن احتلال النظام السوري له حوالي ثلاثة عقود جعل كل المعادلات السياسية ترتبط به، خاصة علاقته الوجودية مع حزب الله الذي لم يترك فرصة وإلا عبر من خلالها عن وقوفه إلى جانب النظام السوري، متناسياً أو متعمداً وجود القوى السياسية اللبنانية الأخرى التي ترى أن النظام السوري هو أس البلاء في لبنان، وأن قيام نظام ديمقراطي في سوريا من شأنه أن يعيد بوصلة السياسة اللبنانية إلى داخل لبنان، بعيداً عن المحور السوري الإيراني.

يرى النظام السوري أن تفجير أزمة لبنانية طائفية يخدم مصلحته في هذه اللحظات الحرجة من ازمنته، وأن توسيع نطاق أزمته خارج الحدود من في إطار صفقة سياسية كبيرة، أو من خلال استمرار الأزمة وتوسعها، وإجبار الأطراف الداعمة له على الاستمرار في دعمه، خاصة وأنه بات يشعر أن بعض

المتغيرات الجديدة تلوح في الأفق، وهو لا يثق بأحد، وتحديداً الحليف الروسي الذي يمتلك تاريخاً كبيراً من تحولات اللحظة الأخيرة.

النظام السوري حاول منذ بداية الاحتجاجات الشعبية في منتصف آذار من العام الماضي الإيحاء بأن ما يجري هو صراع طائفي، وظل يلعب على هذا الوتر، ويعزف عليه، وحقق مكاسب جزئية في هذا المنحى، وكان وقوف إيران وحزب الله إلى جانبه بشكل مباشر، وعلى الأرض أحياناً، من شأنه أن يعمق البعد الطائفي في مواجهة النظام للشعب المنتفض، وهو ما يعطي النظام فرصة أكبر لقمع الثورة، وأن يجعل الفرز معه أو ضده على أساس طائفي، مبتغياً من وراء ذلك تخليص الثورة من أهدافها الحقيقية في الحرية والكرامة.

من جهة أخرى، أسهم تأخر القوى الكبرى، أو ما سمي بمجموعة أصدقاء الشعب السوري عن دعم الثورة، ودفع مجرياتها للحسم لمصلحة الشعب، أسهم ذلك في إعطاء النظام فرصة للعمل على تحويل الثورة ضده إلى صراع إقليمي، وصراع دولي، وتثبيت البعد الطائفي كجزء رئيس في هذا الصراع (بلدان الخليج السنوية مقابل إيران وحزب الله الشيعيين)، ودفع الأمم المتحدة لوصف ما يجري في سوريا على أنه صراع دولي على الأرض السورية، وذلك ما صرح به بان كي مون الأمين العام للمنظمة الأممية.

الأسئلة التي تطرح نفسها اليوم: هل سينزلق لبنان واللبنانيون إلى فخ النظام السوري، ومن يسانده في لبنان؟ وهل سيسمح النظام الدولي بما فيه روسيا بتمدد الأزمة لتشمل لبنان وبلدان أخرى؟ وهل سيدفع تواتر الأحداث في لبنان وأمريكا إلى تغيير نهجها البطيء تجاه النظام السوري؟ وهل تدرك بلدان المنطقة أن تمديد الأزمة ممكن لكن انحسارها قد يستغرق سنوات وربما عقوداً من الزمن؟ كل تلك الأسئلة هي اليوم برسم القوى المعنية بما يحدث بسوريا، وعدم الإجابة عليها بجدية، وتفادي الانزلاق المذكور سيكون ثمنه باهظاً، ليس فقط على دماء السوريين ومستقبلهم، وإنما أيضاً على أمن واستقرار المنطقة برمتها.

الشهيد الملازم براء البوشي.. كابتن إعلامي الثورة

قسم التوثيق - البديل:



كانت مداخلته الأولى على الإعلام تتم باسم عمر الحوي، ثم استخدم اسمه الحقيقي نتيجة احتدام المعركة، حيث لم يعد خيار خط العودة مطروحاً بالنسبة للبوشي، صاحب العديد من المفارقات «الوطنية»: فهو ابن مدينة حماة، لكن مجال نشاطه شمل معظم مناطق ريف دمشق، وأصبح ناطقاً باسم لواء «أحفاد الرسول» الذي يضم أكبر عدد من كتائب أبناء الجولان السوري المحتل.

استشهد البوشي في الـ١١ من شهر آب من العام الجاري، عندما كان يؤدي مهامه الثورية في مدينة التل، نتيجة قصف شنته القوات الموالية للنظام، وبعد استشهاده بيومين قام شخص أطلق على نفسه «تلي مندس»، بحسب تاريخ كتب على ورقة في الكعبة المشرفة، بأداء مناسك العمرة عن البوشي.

انتشرت مداخلته الأخيرة مع قناة «الأورينت» بشكل واسع، ذلك أنها احتوت على أسباب ذلك القصف الهجمي الذي شنته النظام، فقد وقع ثلاثة من صحافيي قناة «الخبارية» التابعة للنظام في أيدي الثوار بمدينة التل، وأشرف البوشي شخصياً على حسن معاملتهم، خاصة أن من بين الأسرى الإعلامية يارا صالح، زميلته على مقاعد الدراسة، وكانت تلك المقابلة هي الأخيرة للناشط الثوري براء البوشي، الصحفي والتائر على النظام.

مهمة البحث عن معلومات حول حياته ليست عسيرة، فتفاصيل حياته المهنية متوفرة بغزارة على مواقع الإنترنت، والمميز فيها أنها شهادات من المقربين منه، فهو بحق أعنى الإعلاميين الذين انخرطوا في الثورة من حيث معرفة الناس به قبل استشهاد، فهو يستحق لقب كابتن إعلامي الثورة، إنه الشهيد الإعلامي براء البوشي، الصحفي والمجدد والمنشق الثائر.

ولد الشهيد البوشي عام ١٩٨٧ في مدينة حماة، وهو أحد أكفأ الصحفيين بين أبناء جيله، حيث حصل على إجازة في الإعلام من جامعة دمشق عام ٢٠١٠، واستغل فترة الدراسة لتحسين مهاراته، فعمل في موقع «سوريا نيوز» لمدة سنتين، استطاع من خلالها امتلاك الأدوات الصحفية عبر عشرات التقارير الميدانية، وهي ما أهلته للتقدم إلى دورة «أريج» الخاصة بالتحقيقات الاستقصائية عام ٢٠٠٩ في العاصمة الأردنية عمان، وهي من أصعب الأنواع الإعلامية، وحصل على المرتبة الثانية عن فئة الصحافة البيئية.

ويعتبر الشهيد من الصحفيين النادرين في الثورة الذين يعتبرون من الكوادر الإعلامية المحترفة، وفور نياله شهادة الإعلام التحق بالخدمة الإلزامية في الجيش ليكون الملازم المجدد براء البوشي، وضابطاً للتوجيه السياسي في مدرسة الاستطلاع بدمشق، وكان يشارك في المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام في العديد من مناطق دمشق وريفها، وفي شهر تموز عام ٢٠١١ كان شاهداً على بربرية قوات النظام لدى اقتحامها مدينة حماة، احتفظت به إدارة الجيش بعد إنهائه مدة الخدمة الإلزامية، وبما أنه بنى شبكة من العلاقات مع الثوار فإن خيار الانشقاق كان لا بد منه بالنسبة إلى صحفي محترف وجد كماً هائلاً من الأخطاء الإعلامية الناتجة عن عفوية المتطوعين في هذا المجال الحيوي، وكان الانشقاق في شهر أيار الماضي، وأصبح حينها مقاتلاً وإعلامياً في صفوف الثورة.

مقارنات رمضان

أنهى السوريون شهر رمضان بأكثر من ٤٨٠٠ شهيداً، بينما أنهته قنوات المسلسلات بنحو ٣٦٠ ساعة درامية من ١٥٠ مسلسلاً. وبعملية حسابية بسيطة نجد أنه في الساعة الواحدة خلال شهر رمضان كانت قذائف وصواريخ بشار الأسد تقتل نحو سبعة سوريين. هذا الرقم مفرح، ويدعونا لرثاء الضمير الذي يبدو أن شلالات الدماء في سوريا لم توقفه، فصنع الدراما العرب تفاخروا أن السوق كان جيداً ومرحاً على خلاف التوقعات، والمفاجأة أن الدراما المصرية لوحدها كلفت أكثر من مليار جنيه، وإذا ما أضفنا للحسابات أيضاً تكاليف الأعمال الدرامية العربية عامة فإن النتيجة تقترب من المليار دولار، هذا ما عدا تكاليف الأعمال الترفيهية المبتذلة، والتي لا تقل كلفة عن الدراما.

كل هذه الأموال تتدفق على الدراما بينما كان هناك طفلان سوريان يلفظان أنفاسهما في مخيم الزعتري في الأردن نتيجة العواصف الرملية. ولست هنا بصدد القول إن أصحاب تلك الأموال كان يجب عليهم تحريكها باتجاه التخفيف من معاناة السوريين، فقد قضيت سنوات من طفولتي وأنا أسمع من أمي أن «الحمار الذي لا يرغب في القيام بما عليه لا يمكن لأحد إجباره، لأن إجباره مكلف أكثر من تركه وشأنه»، لكن كل ما في الأمر أن الأرقام الفلكية للدراما تشير، من دون شك، إلى أن الربيع العربي لم يجرف معه عاداتنا الدرامية، حتى أن مضامين هذه المسلسلات لم تتطرق إلى القضايا المباشرة التي تعيشها المنطقة منذ ما يقرب من عامين إلا عن طريق الغمز واللمز، وهنا تكمن النقطة الخطيرة: فلول الأنظمة السابقة أو التي تتهاوى ما زالت تملك زمام التمويل، وإلا ما معني أن تكون المسلسلات التي يدعي أصحابها أنها تتناول قضايا تتعلق بثورات الربيع العربي تتمحور حول رشوة مسؤول حكومي، أو الكشف عن عقود فساد إدارية، إن هذه العقلية توحى وكأن الربيع العربي لم يكن، وكأن زين العابدين ما زال يغازل ليلي طرابلسي، وأن صورة حسني مبارك ما زالت معلقة في خلفية بعض المشاهد في المسلسلات المصرية.

لكن رغم هذه السوداوية، إلا أن السوريين ليسوا كغيرهم، ولم يدعوا رمضان يفوتهم من دون الثورة، فقد قامت مجموعة من الممثلين الهواة بتقديم عمل درامي متواضع ومميز بعنوان «هيك صار معنا» من سيناريو وإخراج الناشط الإعلامي محمد سعيد، وبطولة عبد الوهاب ملا، وتم تصويره في ريف حلب. أما مضمون المسلسل فهو يجسد الحدث اليومي السوري بكل أماله وآلامه.. إنه أقرب ليكون نموذجاً لنوع درامي جديد اسمه «دراما الواقع الثوري». لست شوفينياً متعصباً لسوريته.. لكن أليس لي الحق أن أقول: «في كل شيء..النائر السوري غير؟».

سردار جان



«بشار يهرب إلى البادية» في فيلم لشباب من تليسة

رغم اقتراب الموت من كل نائر سوري في هذه الأيام إلا أن روح السخرية العميقة لم تغادر نفوس السوريين، فكل يوم يتحفنا الثوار بإبداعات «ارتجالية» تكشف عن بعد فني مميز للثورة السورية، وكان آخرها الفيلم القصير الارتجالي الذي قدمه أبناء مدينة تليسة بعنوان: «بشار يهرب إلى البادية».

تدور فكرة الفيلم حول هروب بشار الأسد من دمشق إلى خيمة للبدو يصادفها في طريقه، وقبل دخوله يكون كبير البدو وثلاثة من حاشيته يلقون القصائد، ومنها قصيدة يعينها أحد الحاضرين على أنغام الربابة، وهي أغنية هيفاء وهبي «بوس الواو»، يبدي الشيخ البدوي إعجابه بالقصيدة، ويعتبر أنها قصيدة حزينة، وتحمل «معانٍ كبيرة». يقاطع هذه الأهمية الأدبية البدوية نداء خادم الشيخ بوصول ضيف، ويكون هذا الضيف هو بشار الأسد الذي أدى دوره أحد أبناء تليسة عبر وضع قناع من صورة لبشار على وجهه. بعد الترحيب يقدم «المقهوي» فنجان قهوة للضيف، ويبدو أن أحد الجالسين في الخيمة لم يتعرف على شخصية بشار المتنكر باللباس البدوي، فيضع بشار فنجان القهوة أمامه على الأرض، وهذه عادة بدوية تعني أن للضيف طلباً، وإذا لم يلبه له الشيخ البدوي فإن فنجان القهوة سيبقى على الأرض، وهو ما يعتبره البدو إهانة لهم. يسأله الشيخ عن طلبه، فيجيب بشار أنه يطلب الأمان.. فيناله.

لا ينته الفيلم هنا، فالحوار يستمر بين الشيخ و«الضيف» الذي لم يخف جوعه، وهنا يبادره الشيخ بالقول: بشار ابن الحرام لم يبق لنا على شيء.. قتل الحلال (الماشية) والحرام! ولم يترك لنا شيئاً نذبحه. وهنا يبادر أحد الجالسين بالقول إن هناك بطة سليمة من القصف، فيطلب الشيخ الذهاب فوراً لذبح البطة.. عندها يهرب بشار، وهو يرتعد خوفاً من الذبح!



مشهد من الفيلم